الأمم المتحدة

A/59/132/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٥ (ك) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل: تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

ثانيا – الردود الواردة من الدول ٢

اليابان ٢

* وردت المعلومات المشمولة بهذه الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.

191004 191004 04-53846 (A)
0453846

ثانيا – الردود الواردة من الدول

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

[١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤]

الموقف الأساسي

١ – تحتاج اللجنة الأولى لكي تفي بدورها، إلى تحسين اضطلاعها بعملها وتنشيطها عن طريق إدخال إصلاحات ملموسة فيها. ومع أن زهاء ٦٠ قرارا يقدم من اللجنة كل سنة، يبقى المجال واسعا لتحسين فعالية تنفيذ هذه القرارات، وبالتالي تحسين سير عمل اللجنة على وجه الإجمال.

٢ – وجدير بالملاحظة أن مصالح البلدان فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار هي مصالح مترابطة ومعقدة، فلكل بلد أولويات مختلفة، كما أن المحافل المتعددة تضطلع بأدوار مختلفة. ولأن كل بلد يوجد في بيئة أمنية مختلفة، وهو ما يتسبب في اختلاف عدد القرارات ومحتواها، إلا أن علينا أن نأخذ أيضا في الحسبان تلك البيئة الدولية المعقدة عندما نسعى إلى خفض عدد القرارات. ولذلك، وبدلا من أن يكون هدفنا الوحيد هو تحقيق خفض شامل، يجدر بنا أن نصب جلّ تركيزنا على إصلاح أساليب العمل، وأن يستند خفض عدد القرارات إلى هذا الأساس، وبشكل فعال.

٣ – وفي مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، لا يوجد حول بعض المسائل سوى نزر يسير من الاختلاف في الآراء بين الدول الأعضاء. ولا بد من توجيه الوقت والموارد المالية التي تتوفر نتيجة لهذا الإصلاح نحو تلك المسائل ذات الأولوية، واضعين في اعتبارنا أن يكون منحى عملنا هو تحقيق النتائج.

٤ – وإن كان هدفنا هو إصلاح اللجنة الأولى على نحو جوهري وسريع، فإن إحدى الأفكار المطروحة تتمثل في إنشاء فريق عامل لتمكين الجهات المهتمة من إجراء مناقشات مركّزة في حدود الموارد الموجودة.

نقاط محددة

٥ – لئن كانت اليابان تؤيد، مبدئيا، الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة، يجدر أيضا بالأمم المتحدة ألا تقوّض حق الدول الأعضاء في أن تتناول بحرية المسائل التي تعتبرها مهمة. كذلك، وبما أن الأمم المتحدة يمكن أن تنظر في مسائل جديدة تتوازى مع ما يحدث

من تغييرات في البيئة الأمنية الدولية، لا بد أن يكون إدخال أية تحسينات في أساليب العمل الجوهرية المتعلقة بالقرارات قائما على ''أساس طوعي''.

أساليب الإصلاح الإداري

٦ - يتسم الإصلاح الشامل للجنة الأولى بأهميته؛ إلا أنه يجب اتباع نهج واقعي يركز على الخطوات التي تكون إمكانيات تطبيقها مرتفعة نسبيا، مثل عقد الاجتماعات في وقتها المحدد، وجعل المناقشة العامة أقصر وأشد تركيزا، وتقليل فترة اعتماد القرارات. وبشكل أكثر تحديدا، ينبغي اعتماد الخطوات التالية دون تأخير في اجتماع اللجنة الأولى لهذه السنة:

- الحرص على افتتاح الجلسات في أوقاتها المحددة
- إرساء ممارسة قائمة ''تعاقب'' المتكلمين
- اختتام المناقشة العامة خلال الأسبوع الأول من الدورة السنوية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن ترضى الدول الأعضاء بالتكلم خمس دقائق كحد أقصى لتسليط الضوء على العناصر الأساسية في البيانات الوطنية. ويمكن أن يتيسر ذلك باستعمال الأضواء الأخضر والكهرماني والأحمر. وإذا رغبت الوفود في تقديم بيان تفصيلي يزيد عن خمس دقائق يقدم طلبا كتابيا لهذا الغرض.

٧ - ويمكن أن يبقى الموعد النهائي لتقديم القرارات دون تغيير. وعلى نحو ما اقترحت الولايات المتحدة، ومن أجل التشجيع على التوصل إلى توافقات في الآراء، يمكن ترك الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات حتى اليوم الأخير من الأسبوع الثاني لكل دورة سنوية. إلا أنه بغية خفض فترة انعقاد اللجنة الأولى أو عدد القرارات التي تتخذها، لا بد من الإبقاء على الموعد النهائي كما هو، أو تقديمه. وبطبيعة الحال، تبرز أيضا مشكلة إن كان الموعد النهائي قريبا جدا، فقد لا يتمتع بعض الدول بوقت كاف للتحضير، وهو أمر يرجع لظروف كل دولة. وقد يُعتبر الإبقاء على الوضع الراهن ملائما إذا ما أخذت الأمور الآنفة الذكر بعين الاعتبار.

٨ - وتدعو اليابان بقوة إلى الحد من عدد الدراسات والتقارير وترشيدها وتجميعها، بما أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من العبء الإداري والتكلفة. ويجب أن تولى مسألة تكاليف الدراسات الجارية اهتماما خاصا. إلا أن تحديد هدف رقمي ليس ملائما.

٩ - ويتعين انتخاب أعضاء المكتب في وقت مبكر. وبشكل أكثر تحديدا، يتعين أن تبدأ العملية فور اختتام أعمال اللجنة الأولى لهذه السنة، أو حتى بصورة غير رسمية في أثناء انعقاد

اللجنة لكي نبدأ العمل في التحضير للجنة الأولى التي ستعقد في العام المقبل على أفضل وأسرع نحو ممكن.

التحسين الفني للقرارات

١٠ - يجري في هذا السياق تشجيع التدابير التالية:

(أ) العدول عن إضافة فقرة منطوق تقليدية إلى القرارات أو المقررات تُدرِج البند تلقائيا في جدول أعمال الجمعية العامة للسنة التالية؛

(ب) تقديم القرارات التي تُعتمد بتوافق الآراء ويكون التغيير في مضمونها محدودا بين سنة وأخرى، مرة واحدة كل سنتين أو ثلاث سنوات، إن أمكن ذلك. على أن يترك تحديد هذا الأمر لكل دولة حسبما تراه ملائما؛

(ج) وضع قواعد ''انقضاء'' تلقائية بالنسبة لجميع أنشطة الأمم المتحدة المنبثقة عن اللجنة الأولى و/أو القرارات التي تتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة، بما يضمن استعراضها دوريا؛

(د) مطالبة الأمانة العامة باستعراض وتحسين سلاسة وسرعة عملية إسقاط الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، بهدف التقليل من أي ارتباك لا داعي له بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المتصلة بالقرارات. وكذلك العمل من أجل زيادة دقة إسقاطات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وإطالة فترة الإشعار المسبق الذي يُعطى للدول الأعضاء بشأن الآثار المالية المترتبة على مشاريع القرارات والمقررات. ويتعين على الدول الأعضاء التي تنظر في تقديم القرارات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية أن تتعاون وأن تبقى على اتصال مبكر بالأمانة العامة بغية تيسير العملية؛

(هـ) وفيما يتعلق بدمج القرارات، يجب أن يعهد بهذا الأمر، مبدئيا، إلى كل دولة. ومن غير الضروري تطبيق ذلك تلقائيا في المجالات التي يتسع فيها المجال لوجود اختلافات كبيرة في المواقف، أو التي تعتمد الدول الأعضاء فيها نُهُجا متباينة (كنزع السلاح النووي مثلا)؛

(و) لا يمكننا أن نؤيد وضع حد رقمي على عدد القرارات التي تدرج كل سنة. وعلينا فيما يتعلق بالهدف الرقمي أن نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت القرارات تقدّم مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. وإن كان الحد المفروض زائدا عن اللزوم، تبرز أيضا صعوبات إزاء الجهة التي ترجع إليها السلطة، وإزاء نوع المعايير المطلوبة في مجال الثني عن تقديم القرارات أو تشجيع الدمج فيما بينها. ويجب البت مسبقا وبوضوح في مسألة الحكم

بخفض عدد القرارات أو دمجها. إلا أننا نعتقد أنه من الصعب للغاية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المعايير والحقوق. وستكون المناقشة المرتبطة بذلك طويلة، وستتعارض بالتالي مع أهداف عملية الإصلاح. ولذلك، نعتقد في عدم الاستمرار في هذا الاتجاه؛

(ز) تدعو اليابان إلى اتباع نهج تدريجي وعملي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. واستنادا إلى هذا المفهوم، تقدم اليابان في كل عام قرارا إلى الجمعية العامة عنوانه ''السبيل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''. وقد تلقت اليابان تأييدا وتفهما ساحقين في سياق المناقشات المكثفة التي أجريت مع مختلف البلدان في أثناء الفترة التي سبقت تقديم هذا القرار، وتعتقد اليابان أن لهذه العملية الجارية منذ وقت طويل، وزنا مهما لا يمكن إنكاره.

تحسين جدول الأعمال

١١ - يمكن تصنيف جدول الأعمال بغية الحفز على إجراء مناقشات نشطة وترشيد عملية المناقشة. إلا أنه يجب النظر مليا في المدى الذي يكون عنده تبسيط جدول الأعمال مفيدا، مقارنة بالممارسة الحالية المتمثلة في تجميع المواضيع.

الإطار الزمني للاجتماعات

١٢ - ووفقا للمقترحات الآنفة الذكر الرامية إلى إجراء تحسينات، يتعين أن يكون هدفنا هو خفض الإطار الزمني العام للاجتماعات الحالية للجنة من خمسة أسابيع إلى أربعة أسابيع. ويمكن تحقيق ذلك بالخفض المسبق لعدد القرارات، أو بخفض مدة إلقاء البيانات العامة.